هذه الارض يجوز نزعها في غضون الحكم العثماني على فلسطين، وبسبب القلاقل المستمرة، وخشية ملاك الاراضي من استيلاء الارستقراطية العسكرية والحكومية القوية عليها، لجأ عدد من اصحاب الارض الميري (باذن من السلطان) الى اعطاء اراضيهم الى المساجد، واصبحت هذه الاراضي ملكا للوقف، وبات دخلها يعود بحسب الشريعة الاسلامية الى اصحابها السابقين، وكانت المساجد تديرها وتحميها خوفا من الاستيلاء عليها. وبما ان الارض وسواها من الاموال غير المنقولة اصبحت تحت تصرف المساجد، فلم يعد ممكنا نزع ملكيتها. وكون هذه الاراضي لا يمكن بيعها، لذا فهي بمثابة العقبة الكأداء امام تطور العلاقات الرأسمالية في القرية. عدا هذه الفئة من الاراضي، تملك المساجد في فلسطين قطعا شاسعة من الارض جاءتها كهبات، حينئذ يذهب دخلها الى المسجد وحده. ويشمل هذا النوع من الاراضي الوقف زهاء ١٢ بالمئة من الارض التي تدفع الضريبة العقارية الاساسية (ضريبة العشر). وكانت ضريبة العشر و"الويركو" هما الضريبتان العقاريتان الاساسيتان في الامبراطورية العثمانية.

كانت ضريبة العشر اثناء الحكم العثماني تجبي عينا بنسبة ١٠ بالمئة، ثم ١٢،٥ بالمئة من المحصول. ولم تكن الحكومة نفسها تجني العشر، بل انها بسبب حاجتها الدائمة الى المال وبسبب عدم توفر الجهاز المتشعب الى حد كاف، كانت تفضل بيع العشر للاغنياء من التجار او الاقطاعيين او سواهم، وكان هؤلاء يدفعون الى الحكومة مبلغا معينا من المال ثم يأخذون من الفلاحين بقدر ما يستطيعون. ولم يكن للفلاحين – بحسب القوانين – حق في مباشرة الدراسة قبل قيام الموظفين بتخمين المحصول. ومن الممكن طبعا حدوث سوء استخدام في مثل هذا النظام. وفي الواقع كان الفلاحون يدفعون اكثر من ١٢ بالمئة بكثير. وكثيرا ما كان العشر يصل الى نصف دخل الفلاح (عينا) بل اكثر، فكان هذا النظام يعرقل تطور الزراعة لانه يثبت اشكال نمو زراعة سطحي.

اما الويركو فكان يجبى نقدا – من الارض الميري – ٤ "بروميلا". ومن الارض الملك ١٠ "بروميلا" من قيمة الارض. ولم يكن العشر يجبى الا من الارض الميري، بخلاف الارض الملك التي لا تخضع لضريبة العشر.

وابتداء من اواسط القرن التاسع عشر بدأت الحكومة التركية اصلاح العلاقات العقارية، مدخلة الانظمة الاوروبية اي الرأسمالية في التشريعات الاقطاعية. اما ما رسمناه آنفا للضرائب، فهو نتيجة النشاط الاصلاحي. وبالرغم من كل الاصلاحات، بقيت العلاقات العقارية اقطاعية برمتها قائمة، كون تطور الرأسمالية الضعيف لم يمكن من القضاء على الاقطاعية في العلاقات العقارية.

لا يتسع المجال هنا للتوسع في وصف صراع الحكومة التركية، ضد نظام القرى الاقطاعي البطريركي. لذا، سنكتفي بذكر احد تدابير الحكومة ذا الدلالة الكبيرة، وهو استحداث منصب ما يسمى بالمختار (الموظف الحكومي الاصغر) في القرية. وكما سبق القول، كانت السلطة الفعلية في القرية البطريركية بيد المشايخ الذين لم تستطع الحكومة في اية حال ان تأتمنهم كونهم المسيطرين الدائمين على قريتهم وعشيرتهم. ومن اجل الوقوف في وجه المشايخ، راحت الحكومة تعين موظفيها، حيث عينت في كل قرية من بين الفلاحين

"مختارا" مسؤولا امام الحكومة. وكان على الفلاحين لدى مراجعتهم الحكومة ان يقدموا لها ورقة هوية من مختارهم. وكان المختار يشترك ايضا في تخمين "العشر" الخ.....

ولم يكن للمختار مرتب معين من الحكومة وانما كان له الحق في ان يأخذ من الفلاحين تحاصيل عينية، حيث كانت هذه "الاعالة" تتناسب تماما مع العلاقات الطبيعية لذلك الزمان. وبدأ بين المشايخ والمختارين صراع شديد على السلطة والنفوذ، قتلت فيه العشرات من المختارين. وبالرغم من مقاومة القرية البائسة، نجحت الدولة في ان يتفوق المختار على الشيخ او بالاصح ان يندمج الشيخ ممثل العشيرة في المختار ممثل السلطة العامة. وبعد الحرب اصبح المشايخ يناضلون ليس ضد استحداث منصب المختار، بل من اجل الاستيلاء عليه.

ج – الزراعة الكبيرة والزراعة الصغيرة:

كان قسم كبير من الارض قد اصبح حتى في العصر التركي ملكا للمالكين العقاريين: والجفتلك للسلطان وللوقف والاقطاعيين. وكان تركيز الارض يجري عن طريق نهب الفلاحين السافر، حيث كان موظفو الحكومة يفعلون في المناطق النائية من الدولة كل ما يحلو لهم على الاطلاق. وجاء قانون تسجيل جميع الاراضي في وثائق المساحة الجديدة، وحصول المالكين على صكوك الملكية، يعطي دفعا جديدا الى نهب الفلاحين من قبل موظفي الدولة والملاكين الكبار (كانت كلتا هاتان الوظيفتان تجتمعان عادة في شخص واحد). وقد بقي نص هذا القانون مجهولا لدى الفلاحين في كثير من الحالات. اما الفلاحون الذين اطلعوا على القانون الجديد، فلم يسجلوا اراضيهم او انهم قدموا معطيات اقل من الحقيقة خشية ان يعقب التسجيل ضرائب جديدة.

فاستغل هذا الوضع كبار المالكين، ولا سيما الموظفون، وسجلوا باسمائهم قطع ارض كبيرة. وبعد نيل صكوك الملك على هذه الاراضي، اصبح الاقطاعيون مالكي اراضي الفلاحين، ولم يدر الفلاحون بهذا الا بعد ان تم كل شيء. اذ ان الاقطاعيين كانوا قد وضعوا ايديهم على مساحات كبيرة من اراضي الفلاحين ولم يطردوهم منها. فبسبب حالة الاقتصاد في ذلك الوقت (في الثلث الاخير من القرن التاسع عشر) وحتما بعد ذلك بكثير، كان الاقطاعيون عاجزين عن تنظيم اقتصاد رأسمالي على نطاق واسع. وبالاستيلاء على اراضي الفلاحين، كان كبار المالكين يجعلون الفلاحين مستأجرين، وليس عمالا زراعيين. وكان الفلاح، يجبر على دفع اجرة الارض من محاصيل زراعته. وهكذا فبعد الاستيلاء، كما كان الامر من قبله، بقي الشكل المسيطر والوحيد في الزراعة، هو الزراعة الصغيرة الفلاحية المطورة بالعرض، وبقي الفلاح مالكا كالسابق (ان لم يكن للارض فللاقتصاد). وبما ان دفع اجرة الارض كان يعني تردیا شديدا في اوضاع الفلاحين، لذا، فانهم كانوا يقاومون ذلك مقاومة شديدة.

كم بلغ اجرة الارض الطبيعية؟ كان المستأجر يدفع (وما زال يدفع) الى الاقطاعي ما يسمى بالخمس (اي خمس المحصول). لكن الخمس كان يتراوح في الواقع بين خمس